

الحركة الوطنية الفلسطينية (2/2)

من هبة 1929 حتى النكبة

سليمان الرياشي
(سعيد عبد الهادي)
مفكر وباحث لبناني

سلسلة «كراسات ملف»

العدد التاسع والثمانون - 31 تموز (يوليو) 2024

الحركة الوطنية الفلسطينية (2/2) من هبة 1929 حتى النكبة

المحتويات

■ هذا الكراس

- 1 - من منعطف هبة 1929 إلى مقدمات الثورة الكبرى
- 2 - الحركة القسامية والثورة الفلسطينية الكبرى
- 3 - إستعادة واستخلاصات عامة

هذا الكراس

■ يتضمن هذا الكراس الفصل الثاني والأخير من دراسة بعنوان «الحركة الوطنية الفلسطينية.. من النشوء إلى النكبة». وجاء هذا الفصل بعنوان «من هبة 1929 حتى النكبة»، وقد نشر الفصل الأول في العدد السابق من هذه السلسلة بعنوان «مرحلة النشوء والتكوين».

تغطي الدراسة بفصلها المرحلة الممتدة من 1919 وحتى النكبة، وتسلط الضوء على جوانب رئيسية من هذه المحطات بعلاقتها الصراعية مع الإنتداب البريطاني والمشروع الصهيوني، وذلك إنطلاقاً من تطور الحركة الجماهيرية والنضال الوطني عموماً بمنعرجاته الأبرز: هبات 1929 و 1933، المحطة القسامية الفاصلة عام 1935، الإضراب العام والثورة الكبرى 1936 – 1939 وصولاً إلى حرب 1948.

ومن بين القضايا الرئيسية التي تتوقف أمامها هذه الدراسة مسألة القيادة، قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية التي لم تحسن توجيه هذا الزخم النضالي على إمتداد عقود من الزمن نحو إلحاق الهزيمة بالمشروع الصهيوني المدعوم من بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى، والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

الإجابة التي تقدمها الدراسة، مع تأكيدها على الدور السلبي لقيادة طبقة كبار الملاك – البورجوازية الكبيرة عند كل المنعطفات الرئيسية للقضية الوطنية، لا تغفل الإحاطة الأشمل بالموضوع من خلال التوقف أمام طبيعة المشروع الصهيوني نفسه بتفوق حوامله، والوضع العربي العاجز بتعاظم كوابحه، ولكن أيضاً بتسليط الضوء على الحالة الفلسطينية نفسها التي إنكشفت على تحولات إقتصادية – إجتماعية – سياسية كبرى منذ نهاية القرن التاسع عشر عجزت بنيتها السياسية الذاتية عن مواكبتها، فبقيت دون مستوى تحدياتها، ما أثر سلباً على تكوين ما يمكن أن نطلق عليه مجازاً تسمية «نظامها السياسي» الذي بقي طيلة هذه الفترة متعثراً بامتنياز.

• أعد الدراسة المناضل والباحث اللبناني الراحل سليمان الرياشي (سعيد عبد الهادي)، الذي كرس حياته للنضال من أجل تجسيد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، من موقعه الفكري والسياسي كباحث أكاديمي وعضو في المكتب السياسي للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وعلى الرغم من مرور نحو أربعة عقود على إعداد هذه الدراسة، إلا أنها ما تزال تشكل حتى اليوم بوصلة لتتبع مسار تبلور الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى وقوع النكبة ■

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات/«ملف»

31/7/2024

(1)

من منعطف هبة 1929 إلى مقدمات الثورة الكبرى

1 - إنطلقت أحداث 1929 من حائط البراق الذي هو جزء من الحرم الشريف (حائط المبكى بالنسبة لليهود)، وامتت العديد من المواقع في البلاد وتسببت بوقوع عدد كبير من الضحايا (133 قتيلاً و339 جريحاً من اليهود و116 قتيلاً و232 جريحاً من العرب). غير أن هذه الأحداث لم تكن مجرد إصطدامات بين العرب واليهود، بل كانت بجوهرها هبة شعبية في وجه الإدارة البريطانية الإمبريالية. وهذا ما جسده التظاهرات الشعبية الحاشدة لا في المدن المختلطة فحسب، بل في المدن العربية الخالصة مثل نابلس. وبهذا المعنى كانت هذه التظاهرات معادية للإمبريالية البريطانية، دون أن نسقط دور القيادة الصهيونية في هذه الحوادث الدامية. وسوف يكون لهذا الصدام البريطاني - الفلسطيني الأول والكبير تأثيراً إيجابياً ومتعدد الوجوه في الأحداث اللاحقة، فقد كرس هذه الصدمات الدموية بريطانيا عدواً، كما أن الجماهير تجرأت على هذه القوة الاستعمارية الكبرى، وسوف تبرز هذه الجراءة بشكل أكبر في الانتفاضات اللاحقة⁽¹⁾.

وفي سياق أحداث آب (أغسطس) 1929، ورغم القمع الذي واجهته الحركة الجماهيرية، فقد أضربت البلاد في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1929 في ذكرى وعد بلفور، منددة بالوعد وبالسياسة والوجود البريطاني في فلسطين. وفي أواخر تشرين الأول (أكتوبر) عقد مؤتمر للنساء في مدينة القدس، ضم ثلاثمائة مندوبة أتت من مختلف المدن الفلسطينية، وقد أكد المؤتمر على رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية، وطالب بقيام حكومة وطنية، وأكد كذلك على ضرورة قيام حركة نسائية أسوة بما هو قائم في البلدان العربية.

2 - كان أبرز حدث إفتتح به عام 1930 هو إنعقاد مؤتمر العمال العرب في 11 كانون الثاني (يناير)، وقد ضم المؤتمر 61 مندوباً غالبيتهم من حيفا والقدس ويافا، وحظي المؤتمر باهتمام كبير، إذا أن انعقاده أتى بعد إنتفاضة آب (أغسطس) 1929 التي شددت أنظار العالم إلى فلسطين، وقد تنالت على المؤتمر برقيات التضامن من فلسطين وخارجها وخاصة سوريا ولبنان. كما وجهت قيادة الأممية الشيوعية الثالثة نداء إلى المؤتمر تقول فيه: «... إن الجماهير العمالية والفلاحية مدعوة لمراقبة قيادتها الوطنية الإصلاحية التي تسعى لعقد مساومة مع الإمبريالية الإنجليزية على حساب الجماهير الشعبية. إن مؤتمر العمالي يدل على أن العمال العرب قد بدأوا يعون المهمة التاريخية الملقة على عاتقهم في المعركة الكبرى التي يخوضها الشعب العربي في سبيل تحرره الوطني»⁽²⁾. وقد صدرت عن المؤتمر قرارات عديدة بعضها ذو صلة مباشرة بنضال عموم الشعب:

(أ) منح الاستقلال السياسي التام لفلسطين في إطار الوحدة العربية. (ب) شجب الهجرة اليهودية. (ج) شجب قرار السلطات الحكومية القاضي بمنح حق إستثمار مشروع فوسفات البحر الميت لإحدى الشركات اليهودية. (د) المطالبة بإيجاد عمل للعمال العرب، والمطالبة بتشغيل العمال العرب في الأشغال العامة الحكومية بحسب نسبة المواطنين العرب لمجموع سكان فلسطين. (هـ) الدعوة لوضع نظام خاص للمساجين السياسيين.

أما على المستوى النقابي، فقد جرت الدعوة لتشكيل نقابات عمالية في عموم أنحاء فلسطين، وإقرار الإضراب للعمال كلما احتاجوا لذلك، والمطالبة بسن تشريعات وقوانين خاصة لحماية العمال⁽³⁾.

لقد كان المؤتمر بانعقاده، وبالاهتمام الواسع الذي حظي به محلياً وعربياً ودولياً، وبالصراعات الحادة التي تخللته من أجل منع القيادة التقليدية من السيطرة عليه، وبالقرارات التي صدرت عنه، يؤشر لقوة العمال الصاعدة في فترة بدأت تتراجع فيها الأزمة الرأسمالية العالمية من ناحية، وتلوح بالأفق ملامح المعارك الطبقيّة والوطنية في فلسطين، مع تطور الهجرة والمشروع الصهيوني على الأرض.

⁽¹⁾ لم تنتظر الأمور كثيراً، فعلى اثر قمع انتفاضة آب (أغسطس) 1929 مثلاً، تشكل تنظيم مسلح سري، عرف بعصابة «الكف الأخضر» التي تشكلت في منطقة صفد، عكا، سمخ، وتعززت بوجود العديد من المناضلين السوريين الذين شاركوا بثورة عام 1925. وقد عملت هذه المجموعات ضد التجمعات اليهودية، وكذلك ضد دوريات البوليس البريطاني.

⁽²⁾ راجع نص نداء الأممية في كتاب د. طهوب. المصدر السابق (ص 72 - 73).

⁽³⁾ راجع طهوب. المصدر السابق نفسه (ص 72).

3 - بتخلف صارخ عن تطور الحركة الجماهيرية والتناقض معها، تابعت القيادة التقليدية سياسة التوجه السلمي لبريطانيا. وفي هذا السياق سافر وفد فلسطيني إلى لندن ليقدم إلى حكومتها المطالب الوطنية المعروفة بالهجرة اليهودية، وبيع الأراضي وإقامة حكومة تمثيلية.

سوف ترفض الحكومة البريطانية هذه المطالب، ومستندة إلى تقرير جون هوب سمبسون (الذي قاد بعثة التحقيق البريطانية إلى فلسطين بعد انتفاضة آب/ أغسطس 1928) أصدرت الحكومة البريطانية كتاباً أبيض تضمن بعض الاستجابة للمطالب الوطنية. فقد تبني الكتاب الأبيض توصيات سمبسون الداعية إلى تخفيض وتيرة الهجرة اليهودية وإلى تطوير الزراعة وتكثيفها كي تلبي حاجات السكان في العمل، وإلى وقف توسع الاستيطان الزراعي اليهودي. وعلى المستوى السياسي يعد الكتاب الأبيض بمنح درجة ما من الحكم الذاتي لصالح عموم السكان.

وإذا كانت بريطانيا قد أعطت باليد اليمنى بعض التنازلات للعرب، فقد نسفتها باليد اليسرى، حيث وجه رئيس وزرائها رسالة إلى حاييم وايزمن رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، يؤكد فيها على استعداد الحكومة لوضع بعض الأراضي الأميرية تحت تصرف الحركة الصهيونية كما وعد بتسهيل الهجرة، وأما رد القيادة التقليدية على هذه اللعبة الصفيقة فلم يتعد ردادات الفعل السابقة على خطوات مشابهة، والمنحى البارز في ردة الفعل هذه هو الإصرار على عدم إعتبار بريطانيا عدواً.

4 - المرحلة الممتدة ما بين أعوام 1930 - 1935 سوف تكون شديدة الغنى بالأحداث والدروس كذلك، فعلى صعيد العدو سوف تعرف الهجرة الصهيونية إرتفاعاً لم يسبق له مثيل من قبل، وخاصة بدءاً من عام 1933، حيث ستتطور حركة هجرة واسعة من ألمانيا النازية، ومع الهجرة تدفق لا سابق له برؤوس الأموال كذلك.

لقد وصل عدد المهاجرين اليهود عام 1932 إلى عشرة آلاف، وفي عام 1933 إلى ثلاثين ألفاً، وفي عام 1934 إلى اثنين وأربعين ألفاً، وأما عام 1935 فقد تجاوز الستين ألفاً، كما أن علينا أن نضيف إلى هذه الهجرة «القانونية» حركة التسلل الكثيفة التي بلغت اثنين وعشرين ألفاً خلال عامي 1932 - 1933⁽⁴⁾، وكانت الأغلبية الساحقة من هؤلاء قادمة من ألمانيا هتلرية، وقد رافقت هذه الهجرة حركة إستثمار واسعة نسبياً في الزراعة والصناعة إذ تجاوز رقم الاستثمار مبلغ خمسة ملايين ونصف مليون جنيه إسترليني عام 1935⁽⁵⁾.

وفي الحقيقة فقد عقدت الحركة الصهيونية ممثلة بحاييم ارلوسوروف رئيس المكتب السياسي في الوكالة اليهودية إتفاقاً مع الحكومة النازية، عرف باسم «إتفاقية هغفارا (1933 - 1940)»، وقد شملت بنوداً عديدة تتعلق بتحويل الأموال اليهودية إلى فلسطين، وكذلك تصدير الآلات والأدوات الزراعية إلى فلسطين، واستيراد المنتجات الزراعية الفلسطينية .. (اليهودية طبعاً). وليس في ذهننا الخوض في تفاصيل هذه الاتفاقية، ولكن مهم أن نعرف أن قيمة ما حوّل من أموال نقدية من ألمانيا إلى فلسطين بين عامي 1933 - 1939 بلغت ثمانية ملايين جنيه إسترليني، وتضاف إليها واردات رأسمالية خلال نفس الفترة بقيمة أربعة وخمسين مليون جنيه إسترليني^{(6) + (7)}.

إن هذا الدفع من الرأسمال النقدي والتجهيزات الرأسمالية، قد وسع الهوة بين القطاعين الاقتصادي العربي والصهيوني، كما أن إحتكار الصهاينة لتصدير المنتجات الزراعية للسوق الألمانية ألحق ضرراً جدياً بالاقتصاد العربي الفلسطيني. وإذا أضفنا لذلك التشدد المتصاعد للصهاينة في تطبيق شعار «العمل العبري والإنتاج العبري»، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار إشتداد أسعار الاستيلاء على الأرض نتلمس عمق وحدة الأزمة التي كان يعيشها مجتمعنا وشعبنا خلال تلك السنوات المصيرية. وفي وجه هذه التحديات الكبيرة، شهدت الحركة الجماهيرية العفوية نهوضاً متميزاً يعكس الاستعدادات النضالية العالية لدى شعبنا، ويبرز أكثر من أي وقت مضى عجز القيادة التقليدية واستعدادها الدائم للمساومة على نضالات الجماهير.

5 - شهدت البلاد على المستوى العمالي أربعة وثلاثين إضراباً في الفترة بين 1933 - 1935، «ثمانية إضرابات عام 1933، وخمسة إضرابات عام 1934، وواحد وعشرين إضراباً عام 1935»⁽⁸⁾. وشهد عام 1933 تشكيل فرق قوى الدفاع العمالية العربية بقيادة ميشيل ميري، وقد تم تبني فكرة اللجان من قبل الحزب الشيوعي الفلسطيني، وأتى تشكيلها رداً على تشكيل الهستدروت (رئيسها بن غوريون) للفرق العمالية المسلحة اليهودية، التي كانت وظيفتها طرد العمال العرب من المصانع والمؤسسات اليهودية. وقد وضعت قوى الدفاع العمالية العربية لنفسها برنامجاً من نقطتين: 1- التصدي لفرق العمال اليهودية، وذلك بتنظيم فرق عمالية لحماية العمال العرب الذين يشتغلون في المؤسسات اليهودية. 2- منع أية شركة يهودية من أخذ تعهدات إنشائية حكومية في المناطق العربية. وتألّفت فعلاً حاميات عمالية عربية في كل من القدس ويفا وحيفا. وقال عنها المندوب السامي البريطاني آرثر واكهوب في تقرير سري عام 1934، بأنها «ظهرت لمواجهة أعمال الإرهاب والعدوان التي يشنها العمال اليهود»⁽⁹⁾.

6 - أما على مستوى النضال الوطني العام، فقد كان النهوض الوطني الشعبي عاماً، وإذا كان عام 1932 قد شهد موجة من الاحتجاجات ضد مشروع توطین الأسر العربية التي طردها إستيلاء اليهود على الأرض، وضد ضريبة الأملاك في المدن، وإذا كان نفس العام قد شهد ولادة «حزب الاستقلال» الذي سوف نتكلم عنه لاحقاً، فإن عام 1933 كان إحدى ذرى العمل الوطني. ففي شباط (فبراير) 1933

⁽⁴⁾ بالنسبة لأرقام الهجرة راجع «إميل توما». المصدر السابق (ص95).

⁽⁵⁾ راجع «إميل توما». المصدر نفسه (ص95).

⁽⁶⁾ بالنسبة لاتفاقية هغفارا راجع تفاصيلها ونتائجها في «العلاقة الألمانية - الفلسطينية 1841 - 1945. د. علي محافظة (ص197 - 218).

⁽⁷⁾ حول الهجرة اليهودية يورد أسعد صقر في كتابه «الحركة العمالية في فلسطين منذ عهد الانتداب البريطاني وحتى العام 1980» (مطبوعات الجرمق) أنها بلغت 150 ألفاً بين أعوام 1933 - 1935، وأن المعدل السنوي للهجرة بات يتجاوز 42 ألفاً، وأنه من أصل مليونين ونصف المليون يهودي الذين غادروا ألمانيا هرباً من النازية لم تستقبل بريطانيا سوى 170 ألفاً والولايات المتحدة 50 ألفاً، بينما تحمل ثقل الهجرة الاتحاد السوفييتي وفلسطين. راجع أسعد صقر (ص142 - 143).

⁽⁸⁾ راجع د. طهوب. المصدر السابق (ص122).

⁽⁹⁾ راجع المصدر نفسه (ص134 - 137).

اجتمعت اللجنة التنفيذية، وقررت تشكيل وفد لمقابلة المندوب السامي والاحتجاج لديه ضد سياسة الحكومة بشأن الهجرة وبيع الأراضي، ورد المندوب السامي أن من واجبه تنفيذ أحكام الانتداب، وبذلك وجه الحاكم البريطاني صفة جديدة للجنة التنفيذية. وفي 26 آذار (مارس) من نفس العام دعت اللجنة التنفيذية إلى مؤتمر أسبقته ببيان تهديدي يصف الحكومة بأنها «خصم حقيقي» ويطلب من الأمة أن «تعد نفسها للأعمال الجريئة». وقد حضر المؤتمر عدد واسع من المندوبين من مختلف مدن وقرى فلسطين، وبلغ عدد الحاضرين ستمائة. وعقد المؤتمر تحت شعار «عدم التعاون مع الحكومة»، ولكن الشعار تاه في مسالك المزايدات بين العائلات الإقطاعية وخاصة بين كتلتي الحسيني والنشاشيبي، واتفق الطرفان عملياً على ضرب فكرة اللا تعاون مع الحكومة.

أما سياسة اللا تعاون فقد مارستها الجماهير الشعبية إبان زيارة وزير المستعمرات البريطانية لفلسطين في شهر نيسان (أبريل) 1933، وقد حيا رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني «مقاطعة الشعب شبه الشاملة» للزيارة. وطالب الأمة بالمحافظة على كيانه الاقتصادي بتشجيع المصنوعات العربية ومقاطعة البضائع والسلع الأجنبية، يهودية أم إنكليزية، من فلسطين أو من الخارج، وبعدم التردد على المحال والمتاجر الأجنبية. وبغض النظر عن نتائج هذه النداءات وعن جدتها أصلاً، فقد إشتدت حملات الصحف ضد بريطانيًا وحصل تصعيد تعبوي فعلي ضد السياسة البريطانية والوجود البريطاني في فلسطين.

وقد جرت في 13 أيلول (سبتمبر) 1933 مظاهرة كبرى في القدس إعتبرها البريطانيون غير قانونية، فقمعوها بشدة وقدموا بعض المشاركين فيها للمحاكمة. وفي 13 تشرين الأول (أكتوبر) جرت مظاهرة أخرى في القدس تم قمعها، واجتمعت اللجنة التنفيذية وقررت إقامة مظاهرات في مختلف مدن فلسطين على التوالي، على أن تبدأ في مدينة يافا في 27 تشرين أول (أكتوبر)، ويسير أعضاء اللجنة التنفيذية على رأسها، وقد شكلت مظاهرة يافا بداية إنتفاضة عام 1933، وتخوفاً مما قد يحصل في المظاهرة توجه رئيس اللجنة التنفيذية على رأس وفد لمقابلة المندوب السامي في 25 تشرين الأول. ومما قاله له: «لم يسبق لنا قط أن لجأنا حتى إلى المظاهرات السلمية، ولكننا نجد أنفسنا مدفوعين إليها بواسطة الشعب نفسه. ولقد كنا نأمل ونحن نواجه هذا المأزق، أن تقوم الحكومة بمساعدتنا بدل أن تكررنا على قيادة الشعب إلى إضرابات أشد خطورة»⁽¹⁰⁾.

وفي اليوم المحدد للمظاهرة عاشت مدينة يافا إضراباً عاماً منذ الصباح، وتوافد الفلاحون والبدو من المناطق المجاورة مسلحين بالعصي والسكاكين، وخرجت المظاهرة بعد صلاة الجمعة حاشدة باتجاه مبنى الحكومة (قدر عددها بسبعة آلاف)، ولم ترهب الجماهير لا الأسلاك الشائكة أمام المبنى، ولا الشرطة الراجلة ولا الخيالة، ولا تدخل الجيش، ولا إطلاق النار على المتظاهرين، واستمرت الهجمات العنيفة طيلة النهار على مراكز الشرطة والجيش، وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ في المساء.

وفي اليوم التالي تفجرت مظاهرة عنيفة في حيفا، وجرت محاولة لاحتلال محطة سكة الحديد أفضلها البوليس البريطاني بالعنف الدموي. وفي نفس اليوم جرت مظاهرة في نابلس، حاول المتظاهرون خلالها إحلال محطة سكة الحديد وضرب بنك باركليز. وفي نفس اليوم أيضاً جرت صدامات دموية بين جماهير الشعب والقوات البريطانية في القدس، وأطلقت النار على قوات الجيش في المدينة. وفي عكا جرت مظاهرة وجهت الجماهير غضبها فيها ضد سجن المدينة الشهير. وفي غزة جرت محاولة للزحف باتجاه المطار الحربي البريطاني.

وفي طولكرم تم نفس سكة الحديد، وتدخل الطيران البريطاني لمنع عرب وادي الحواري من التظاهر في المدينة. وفي 30 تشرين الأول (أكتوبر) أصدرت الحكومة قانوناً للطوارئ شمل عموم فلسطين، واستدعت قوات إضافية من مصر وشرق الأردن، ورغم ذلك بقي الإضراب الشامل قائماً حتى 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1933، تاريخ صدور نداء من اللجنة التنفيذية أن «يكف عن المظاهرة والإضراب حتى إشعار آخر...»⁽¹¹⁾.

7 - إذا كانت الهيئة الوطنية العامة قد هدأت، فقد تطورت أساليب نضالية أخرى إلى جانب المذكرات والعرائض الرسمية، وسياسة اللقاءات بالمسؤولين البريطانيين، ومناشدتهم إنصاف الشعب العربي الفلسطيني. ومن الممكن أن نستخلص من انتفاضة تشرين الأول (أكتوبر) - تشرين الثاني (نوفمبر) 1933 الملاحظات التالية:

أولاً- المسألة الأولى التي تشد الانتباه، أن صهيونياً واحداً لم يقتل أثناء إنتفاضة 1933، بما يعني أن العنف الجماهيري كان موجهاً بالكامل ضد الاحتلال البريطاني، وقد شكل ذلك قفزة كبرى في الوعي الجماهيري، فالجماهير إكتشفت بتجربتها المريرة من بשרع القوانين لاغتصاب الأرض ومن يحمي مغتصبها، ومن يشجع الهجرة ويحمي المهاجرين، ومن يحمي المؤسسات العنصرية الصهيونية. ومن هذه التجربة المكتسبة عبر النضالات المتفرقة والوطنية في الدفاع عن الأرض، وموقع العمل والأجر المتساوي للعمل المتساوي... أن العدو الأساسي هو بريطانيًا، التي توفر للكيان الصهيوني الأخذ في التبلور أسس الحياة، واندفعت الجماهير في مقاتلة هذا العدو وبما ملكت أيديها من وسائل النضال العنيف، ودفعت تضحيات جسيمة في نضالها غير المتكافئ مع العدو.

ثانياً- إستجابة الجماهير لتجاوز الأساليب النضالية التقليدية التي كانت تتمثل بمناشدة بريطانيًا لأن تنصف الشعب الفلسطيني، كانت إستجابة للتحدي الذي مارسته بريطانيًا ضد حقوق شعبنا البديهيّة، ولم تكن إستجابة لخطة قيادية واعية وحازمة تطور أساليب نضالها وفق ظروف الاحتلال والموجبات الموضوعية للتصدي له. لقد إتسم النضال الجماهيري رغم البسالة وعبء التضحيات بالعنفية، فرغم مظاهر التنظيم التي اكتسبتها المظاهرات وبعض الهجمات المنظمة، فقد تميز النضال العام بكونه هبة عنيفة لم تنجز أهدافاً ملموسة، ولم تتوفر لها آفاق الاستمرار، فكان لا بد أن تعقب الهبة فترة هدوء بانتظار الهيئة المقبلة.

ثالثاً- كما حصل بعد إنتفاضة آب (أغسطس) 1929، مع تشكيل عصابة الكف الأخضر، فقد تشكلت إبان إنتفاضة 1933 وبعدها جماعة سميت - على سبيل التجريح - بعصابة أبو جلدّة، وهو لقب لفلاح فلسطيني اسمه أحمد المحمود من إحدى قرى نابلس، لقد إنتقل إلى

⁽¹⁰⁾ راجع د. كامل خلة. المصدر السابق (ص349).

⁽¹¹⁾ الجانب الإخباري لأحداث عام 1933 وارد في العديد من المصادر، ولم نجد ضرورياً الإشارة إلى مصدر بعينه.

العمل المسلح إنطلاقاً من مشكلة مع عائلته حول الأرض، وانضم إليه العديد من الفلاحين المطرودين من أراضيهم، وركز أبو جلدة نشاطه العسكري ضد البريطانيين، رافعاً شعار رميهم إلى البحر، وطارده بشكل خاص رجال البوليس المتعاونين مع الاحتلال، وكان عمله متركزاً في البداية في منطقة نابلس ومن ثم في الجليل. وبعد أحداث 1933 شارك في عملية التصدي لتهديب اليهود برأ عبر الحدود السورية في منطقة الحولة، وبقي ناشطاً حتى صيف 1934، حيث ألقي القبض عليه بالوشاية، وواجه حكم الإعدام عليه بشجاعة المناضلين الأوفياء لشعبهم.

في منتصف عام 1934 تشكلت من مجموعات من الشباب الفلسطيني «لجنة حراسة السواحل» للتصدي للهجرة اليهودية، وتوزعت المهام على طول الساحل الفلسطيني، واصطدمت بالمسلحين الصهاينة الذين كانوا يحرسون المهاجرين المتسللين قرب ناتانيا، وردت السلطة البريطانية معتبرة عمل اللجنة تشويشاً من شأنه أن يساعد على الإخلال بالأمن، وأنذرت بأنها ستمنع جميع المحاولات التي يقوم بها أفراد هينات، لأخذ القانون بأيديهم، وأن من يخالف سوف يعرض نفسه للإجراءات بموجب قانون منع الجرائم، وردت اللجنة التنفيذية رداً متوقعاً، فألقت مسؤولية الحادثة على عواتق الحكومة والمسؤولين.

إن تشكيل عصابة الكف الأخضر، ومن ثم عصابة أبو جلدة، وجمعية حراسة السواحل و فرق قوى الدفاع العربية العمالية وعشرات أعمال المقاومة المتفرقة الأخرى، إذ كانت تعبر عن الاستعداد النضالي العالي لدى الجماهير، وتعبّر كذلك عن أشكال متقدمة نسبياً من التنظيم الموقعي، فإنها تدل مرة أخرى على **عفوية المقاومة الوطنية** لافتقادها بشكل صارخ لقيادة حازمة تكسبها صفة الشمولية والاستمرار.

رابعاً - وفي الوقت الذي كانت تبدي الجماهير هذه الروح الكفاحية العالية، والتي كانت تصل حد الفداء بما دفع خليل سكاكيني أن يكتب في يومياته في 28 تشرين الأول (أكتوبر) 1933 **«أعزل لا يملك من السلاح شيئاً غير أحذيته ومداساته يهاجم المترالبوزات، ويهاجم الفرسان فيخطف الفرسان عن صهوات خيولهم ويدوسهم بأقدامه»**⁽¹²⁾. وفي ذات الوقت يكتب المندوب السامي عن الحاج أمين الحسيني (الذي كان غائباً إبان الانتفاضة، ولم يستعجل العودة إلى فلسطين) «إنني واثق من أن المفتي يحبني ويحترمني ويحرص على تقديم العون لي، وعلى كل حال فالحقيقة هي أن نفوذه الذي يضع ثقله إلى جانب الاعتدال هو ذو قيمة مؤكدة، ولو وضع هذا الثقل في الجانب الآخر فإني واثق من أن نشوب اضطرابات واسعة يصبح أمراً لا مفرّ منه...»⁽¹³⁾.

8 - إن المفارقة صارخة، ولم يعد الأمر مجرد تخلف القيادة عن الحركة الجماهيرية على خطورة هذا الموضوع، بل تطور الوضع باتجاه **تناقض فاضح بين جماهير يتصلب عودها النضالي بشكل متصاعد، وبين قيادة تسير باتجاه التفسخ**. ومن دلائل هذا التفسخ عجز اللجنة التنفيذية وفشلها المتكرر في عقد **المؤتمر الفلسطيني الثامن**، ومن أبرز دلائله موجة الازدهار الجديدة في تفريخ الأحزاب في هذه المرحلة، فاستناداً إلى قرار أصدرته اللجنة التنفيذية في منتصف عام 1934، والذي دعا الكتل السياسية لأن تشكل أحزاباً، تشكلت بالفعل وتباعاً الأحزاب التالية:

حزب الدفاع في كانون الأول عام 1934 وعماده كتلة النشاشيبي، و**الحزب العربي الفلسطيني** في الربع الأول من عام 1935 وعماده آل الحسيني، و**حزب الإصلاح** في منتصف عام 1935، وعماده عائلة الخالدي والبيديري (حسين الخالدي رئيس الحزب الجديد كان قد طرد من كتلة النشاشيبي بسبب الصراع على بلدية القدس)، و**حزب الكتلة الوطنية** في أواخر عام 1935، وشكل حول اثنين من أبرز الشخصيات النابلسية هما عبد اللطيف صلاح وعبد الفتاح طوقان، واعتبر «ممثلاً» لنابلس وشمال فلسطين.

وإذا احتكنا إلى برامج هذه الأحزاب، وجدنا أنها شديدة التشابه، فكلها تطالب بالاستقلال، وإلغاء وعد بلفور، ووقف الهجرة، ووقف بيع الأراضي ... الخ، أما على أرض الواقع، فقد كانت مجرد ترسيم للكتل العائلية وأسماء مستعارة لها. وقد لعبت دوراً سلبياً في مسار الحركة الوطنية، وكانت مؤشراً على تفسخ هذه القيادة التي سوف تتجاوزها الأحداث اللاحقة.

ومع إستثناء الحزب الشيوعي الفلسطيني، كونه خارج هذه التركيبة كلها ومشكلاته من نمط آخر، يمكن أن نعيّن موقعاً خاصاً **لحزب الاستقلال** الذي تأسس عام 1932، والذي سوف يجري الكلام عنه في سياق آخر ■

(2)

الحركة القسامية والثورة الفلسطينية الكبرى

(1936 - 1939)

1 - عام 1935 لم يكن فقط عام بروز تفسخ القيادة التقليدية ووصوله حد الاهتراء، بل كان ثلثه الأخير مليئاً بالتحركات الجماهيرية النوعية، فقد أدت حادثة إنكشاف تهريب أسلحة إلى الصهاينة إلى إلهاب المشاعر الوطنية من جديد، وإذا كانت اللجنة التنفيذية قد تعاطت مع الموضوع بأسلوب العرائض والاحتجاجات، فقد نفذت الجماهير إضراباً وطنياً، إحتجاجاً شاملاً بدأ من 26 تشرين الأول (أكتوبر) 1935. وشهدت هذه الفترة تحولاً نوعياً في العمل الوطني بظهور الحركة القسامية على مسرح النضال، وكان الشيخ عز الدين القسام قد إنتقل إلى فلسطين في بداية عشرينيات القرن العشرين، وبدأ عمله الجهادي فيها بأشكال سرية. وتشكلت عام 1928 قيادة خماسية لحركة القسام واضحة الانتماء للبورجوازية الصغيرة الدنيا، فإذا استثنينا القسام (وهو رجل دين فقير) فإن الأربعة الآخرون كانوا يتوزعون على المهن التالية: إثنان يبيعان الكاز في حيفا، وثالث يملك طنبراً، والرابع يملك دكاناً شعبياً لبيع الأقمشة، والأربعة من أصول فلاحية قروية مستهم مباشرة عملية مصادرة الأرض.

⁽¹²⁾ راجع د. كامل خلة. المصدر السابق (ص350).

⁽¹³⁾ راجع د. عبد الوهاب الكيالي. المصدر السابق (ص285).

2 - وقف القساميون موقفاً إيجابياً ومشجعاً من تأسيس «جمعية العمال العرب» عام 1925، وشاركوا في هبة آب (أغسطس) 1929، وكذلك في هبة عام 1933، وذلك على قاعدة موقف واضح من الاستعمار البريطاني باعتباره «أصل الداء» في فلسطين. وبعد أحداث عام 1929 عانت الحركة القسامية من أزمة (غير مثبتة بحجمها الفعلي وأهميتها) دافعها الأساسي إستعجال جزء من الحركة مسألة الانتقال المباشرة للعمل الثوري.

وقد إعتد القساميون مبدأ تنظيم الخلايا الخماسية السرية، واعتمدوا على المساجد، وخاصة في حيفا وجوارها، مدخلاً أساسياً لنشر الدعوة للجهد، وللقيام بالمهام النضالية، شكلت القيادة خمس لجان تتولى أوجه العمل المختلفة: **1- لجنة الدعوة** أي لجنة العمل الدعاوي السياسي والتنظيمي. **2- لجنة التموين** وكانت تُعنى أساساً بشراء الأسلحة والذخيرة والجباية. **3- لجنة التدريب العسكري**. **4- لجنة جمع المعلومات**. **5- لجنة العلاقات السياسية**.

حاول الشيخ عز الدين القسام مع المفتي الحاج أمين الحسيني تعيينه خطيباً متجولاً، بما يساعده على التبشير بالثورة والتحضير لها على نحو أفضل. وجابه المفتي طلبه هذا بالرفض. وحاول مرة أخرى في أواخر عام 1935، إقناع المفتي (بواسطة رسول) أن يحصل على موافقة للبدء بالثورة في الجنوب على أن يبدأها المفتي في الشمال، وتلقى رداً واضحاً مفاده أن المفتي لا يراهن على العنف بل على الاتصالات مع بريطانيا والضغوطات عليها، وقد شكل هذا الرد **نقطة إفتراق جوهريّة** بين طريقتين متعارضتين في النظر لبريطانيا، وبين أسلوبين للتعاطي معها كذلك. وقرر القساميون أن تخرج مجموعة مسلحة لهم على رأسها القسام نفسه إلى الريف، للقيام بالدعوة للثورة، أي ما يمكن أن نسميه راهناً الدعاية المسلحة، وكان ذلك في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1935، وبملاسات ذات علاقة بالصدفة والوشاية إنكشفت المجموعة القسامية، واصطدمت بقوات ضخمة من البوليس البريطاني قدرت بأربعمائة. وفي قتال ضار بدأ فجر 20 تشرين الثاني (نوفمبر) وانتهى في العاشرة من صباح نفس اليوم، سقط الشيخ عز الدين القسام شهيداً، واستشهد وجرح من معه. وشكل إستشهاد القسام مفارقة ساطعة في الوضع الفلسطيني، ففي حين شيعة عشرون ألفاً من المواطنين لمسافة عشرة كيلو مترات في جو من المهابة، إمتنعت القيادة عن المشاركة في الجنازة، واكتفت بإرسال برقيات فاترة، رغم كون هذه القيادة حاولت أن تستدرك خطأها في ذكرى أربعين الشهيد.

3 - ترك إستشهاد القسام ورفاقه تأثيراً جماهيرياً هائلاً، ولم يقتصر هذا التأثير على موجة الحزن العميق والغضب، بل أحدث نقلة أخرى في وعي الجماهير حول عقم الأساليب القيادية المتبعة، وضرورة العمل المباشر ضد بريطانيا، وزاد من إنكشاف القيادة التقليدية، وسوف تتبع لاحقاً في المدن والريف **أساليب التنظيم القسامية**. وإذا كانت المعلومات حول حجم التنظيم السري للقسام متضاربة وتتراوح بين مئتين وثمانمائة، فإن القساميين بجسمهم التنظيمي المباشر الذي إنخرط بالعمليات وبأساليب عملهم التنظيمية، لعبوا دوراً مؤثراً في الأحداث النضالية اللاحقة.

وكان النصف الأول من عام 1936 مسرحاً لأحداث كبيرة الأهمية، فقد عادت بريطانيا لطرح مشروع **المجلس التشريعي** كمحاولة لامتصاص النقمة العربية، فقابلته الزعماء العرب بالتحفظ. وفي أوائل نيسان (أبريل) أبلغ المندوب السامي قادة الأحزاب الفلسطينية دعوة لإرسال وفد لمفاوضة وزير المستعمرات في لندن، فقبلت الأحزاب هذه الدعوة بالإجماع، ولكن الأحداث تسارعت بشكل تجاوز الأحزاب ودعوة لندن، فعلى الأرض كثرت تحرشات الصهاينة بالعرب، متخذة منحى هجوماً ودموياً، وكانت الجماهير تنظم عمليات الرد العنيف كذلك.

وفي جو الغليان هذا تعاقبت الحكومة مع مقاول يهودي لبناء ثلاث مدارس في يافا، وامتنع المقاول عن تشغيل العمال العرب في ورش البناء، فتدخلت حامية من العمال العرب لمنع العمال الصهاينة من الوصول إلى مكان العمل. وتكثفت عمليات الاستفزاز والردود العربية عليها، فبلغت ذروتها في أواسط نيسان (أبريل)، وقامت الحكومة بمنع التجول في يافا وتل أبيب مكان الصدامات الحامية، وأعلنت حالة الطوارئ في عموم البلاد، ولم تتوقف الاشتباكات بل ازدادت عنفاً وبلغت ذروتها في 19 نيسان (أبريل).

في 20 نيسان (أبريل) 1936، تشكلت لجنة وطنية في نابلس قررت إعلان الإضراب العام المفتوح في عموم البلاد إلى حين استجابة الحكومة للمطالب الوطنية. وفي اليوم التالي تشكلت لجان مماثلة في حيفا ويافا وغزة. وفي 22 نيسان (أبريل) طالبت اللجنة التنفيذية الاستمرار في الإضراب الذي كان قد أصبح شاملاً، وأعلنت تأجيل موضوع الوفد الذي كان مزمعاً أن يزور لندن. واستمر الإضراب العام وتطور الموقف باتجاه العصيان المدني والامتناع عن دفع الضرائب بدءاً من منتصف شهر أيار (مايو)، وشكل عدم إمتناع الموظفين عن الالتحاق بوظائفهم الحكومية عنصراً سلبياً سمح للحكومة بمواجهة إحتمال الشلل الإداري العام.

4 - مع استمرار الإضراب، تصاعدت أعمال العنف الثوري في جميع أنحاء البلاد، واتخذت أشكالاً أكثر فعالية وتنظيماً بشهادة البريطانيين أنفسهم، وزاوجت الحكومة البريطانية بين أسلوب العنف لكسر الإضراب وضرب العمل المسلح وأسلوب الضغوط المباشرة على القيادة أو عبر الأنظمة العربية. وأجرت بريطانيا فعلاً إتصالات مع المملكة العربية السعودية والحكومة العراقية وكذلك إمارة شرق الأردن، بهدف الإفادة من ضغوطهم على **الهيئة العربية العليا**، التي كانت قد تشكلت في 25 نيسان (أبريل) 1936 بديلاً للجنة التنفيذية، وكان على رأسها **الحاج أمين الحسيني**. وقد دعا الأمير عبد الله للجنة العربية العليا إلى إجتماع عقده في عمان، ولم يفلح في إقناع أعضائها بوقف الإضراب، حيث أعلنوا عجزهم عن ذلك ما لم توقف الحكومة الهجرة وفقاً تاماً. ولنفس الهدف حضر وزير خارجية العراق نوري السعيد إلى فلسطين ضيفاً على حكومتها في الأسبوع الأخير من شهر آب (أغسطس)، وفي 30 آب (أغسطس)، أعلن بيان للهيئة العربية العليا بأنها رغم ثقته بأصحاب الجلالة والسمو، فإن الشعب الفلسطيني سيواصل إضرابه العام بنفس القوة والإيمان.

إلى جانب الضغوطات السياسية عملت بريطانيا على تعزيز قواتها في فلسطين، فبلغت عشرين ألفاً في شهر أيلول (سبتمبر)، وشهدت البلاد خلال شهري 9 و 10 أعنف المعارك. وفي نهاية شهر أيلول (سبتمبر) كان قد سافر وفد من الهيئة العربية العليا إلى السعودية،

وتوجه عوني عبد الهادي لمقابلة الأمير عبد الله، وفي العاشر من تشرين الأول (أكتوبر)، وبتنسيق مع الحكومة البريطانية وجه الملك عبد العزيز آل سعود والملك غازي (العراق) والأمير عبد الله، نداءً لإيقاف الإضراب والثورة، و«الاعتماد على النيات الطيبة لصديقتنا بريطانيا العظمى، التي أعلنت أنها ستحقق العدالة». وتلقت اللجنة العربية العليا هذا النداء، فدعت «الأمة الكريمة في فلسطين للعودة إلى الهدوء، ووضع حد للإضراب والاضطرابات».

وبرز التدخل العربي الرسمي بشكل فظ مرة أخرى عند حضور لجنة التحقيق الملكية، حيث تدخلت الأنظمة لإجبار الهيئة العربية العليا على الاجتماع بها والإدلاء بإفادتها، ولعب حزب الدفاع ورئيسه بشكل خاص دوراً مخرباً على الإجماع الوطني في مقاطعة اللجنة، ودوراً تمهيدياً بارزاً في موقف الهيئة العربية العليا من الضغوط العربية بالتنسيق المباشر مع الأمير عبد الله. كما تكررت نفس المواقف المائعة والسلبية، عندما أصبح مطلوباً تحديد موقف من مشروع التقسيم الذي طرحه البريطانيون عام 1937، فحزب الدفاع كان مع التقسيم بخلفية ضم القسم العربي من فلسطين لإمارة شرق الأردن. كما يجب التنويه أن اللجنة العربية العليا لم تكن حازمة في مقاومة الضغوط العربية التي كانت ترمي، ليس إلى رفض المشروع بقدر ما كانت تهدف إلى تحسين شروطه على الأرض، أي تعديلات تكون أقل إجحافاً بحق عرب فلسطين.

5 - إنتهت المرحلة الأولى من الثورة في هذه الأجواء من المناورات والبلبل في الرأي العام، وكان الحدث الأبرز فيها هو هذا الانخراط الجماهيري الهائل في العمل الوطني المباشر، والجيد التنظيم قياًساً بالانتفاضات السابقة. وفي هذه الانتفاضة الشعبية العارمة شكل الإضراب العام الحدث الأهم كمعبر عن إرادة وطنية جماعية في وجه الاحتلال والمشروع الصهيوني برمه. وحول الإضراب برز عند العديد من مؤرخي الحركة الوطنية الفلسطينية وجهة نظر، تشير إلى السبلات التي ألحقها الإضراب الطويل بالاقتصاد العربي والمزايا التي حصلت عليها الصهيونية خلال نفس الفترة، كونها أصبحت الممون الوحيد للبريطانيين والتجمع اليهودي نفسه، فانتعشت مؤسساتها وخرجت من هذه المرحلة أقوى من ذي قبل. وتكتسب هذه الملاحظة قيمتها من كونها صادرة من موقع وطني، وميزتها الأخرى أنها لا تدفع ملاحظاتها إلى الحد النهائي، فنستنتج مثلاً أن الإضراب كان يجب ألا يحصل، رغم ذلك فمن المفيد والضروري أن نحدد حول الإضراب القضايا التالية:

(أ) صحيح أن الإضراب ألحق الضرر بالاقتصاد العربي بشكل عام، ونقطة القوة في الإضراب (شموله وامتداده الزمني) تتضمن كذلك نقطة ضعفه، أي أنه لم يتمكن من تشكيل ضغط خاتق على بريطانيا، يجبرها على التراجع والانصياع لمطالب الإضراب السياسية الوطنية.

(ب) صحيح أيضاً أن الإضراب ترك المجال مفتوحاً للاقتصاد الصهيوني ليتطور بلا منافسة، خلال مرحلة مصيرية، وقد شكل الاقتصاد الصهيوني المغلق والتطبيق العملي لشعار «العمل العبري والإنتاج العبري» عنصراً بالغ الأهمية، حيث بات القطاع الاقتصادي الصهيوني بروافعه الأساسية، موازياً ومتفوقاً في عدد من النواحي على القطاع العربي، وقد ساهم ذلك في ثلم سلاح الإضراب، عبر لعب دور البديل في تمويل البريطانيين واحتكار هذه الوظيفة خلال فترة زمنية (مرة أخرى) مفصلية.

(ج) ولكن هذه الملاحظات الصحيحة على أهميتها، تبقى وصفية وتغفل جملة من القضايا الهامة أبرزها:

■ هل العوامل السابقة هي التي لعبت الدور الأساسي في إفشال الإضراب ؟

■ رغم كل شيء وبالمحصلة، هل نستنتج أن الإضراب ما كان يجب أن يقع ؟

6 - إن الإضراب العام رغم ثغراته، شكل ضغطاً سياسياً هائلاً على البريطانيين، مترافقاً مع الأشكال النضالية الأخرى، وليس أدل على ذلك من الضغوط البريطانية لإنهائه، وتعبئة جهود الرجعية العربية بأكملها من أجل ذلك، وليس أدل على ذلك من النشاطات الصهيونية المحمومة واتصالاتهم مع الاحتياط الرجعي العربي والفلسطيني من أجل نفس المهمة، فقد كان الإضراب تجسداً حياً لإرادة شعب بكامله، مشدودة باتجاه إنجاز أهداف وطنية سياسية محددة، وهنا تكمن قيمته الجوهرية، ولأن بريطانيا والصهيونية تعرفان ذلك، فقد بذلتا كل هذا الجهد من أجل كسره.

أما الاستدلال من فشل الإضراب العام على أنه ما كان يجب أن يقع، فهذا خطأ فادح والأجدى هو التدقيق بالأسباب الذاتية لهذا الفشل، والأهم هو التدقيق بكيف كان يمكن أن يكون الإضراب أفعلاً مما كان عليه. إن اعتبار الفشل مدخلاً لزرع الشكوك حول الحدث، منهج خاطئ يستند إلى حتمية غير جدلية. الجماهير الفلسطينية لم تكن مخطئة بتحركاتها الكبيرة، بل إن القيادة هي التي سلّمت على النضال، وأما الطليعة فلأسباب عديدة لم تكن على مستوى قيادة الحدث وتوجيهه.

7 - يمكن إعتبار مقتل ل. ي. أندروز حاكم الجليل البريطاني في القاهرة يوم 26 أيلول (سبتمبر) 1937، الشرارة التي بدأت معها المرحلة الثانية من ثورة 36 - 39، ورغم استقطاع الهيئة العربية العليا لهذا «الحادث الأليم واستنكارها له» باسمها وباسم جماهير فلسطين، فقد أجرت السلطات البريطانية حملة إعتقالات واسعة، وأصدرت بلاغاً رسمياً في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) يعتبر الهيئة العربية العليا واللجان القومية المتفرعة عنها غير شرعية، وأصدرت أمراً باعتقال عدد من أعضاء الهيئة، وعزلت المفتي الحسيني عن رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى وعن رئاسة لجنة الأوقاف. وفشلت مساعي حزب الدفاع في تشكيل هيئة عربية عليا جديدة، وتمكن المفتي من اللجوء إلى الحرم، ومن ثم الخروج إلى البلاد.

لم يدم الهدوء أكثر من أسبوعين، انفجر الوضع بعده واتخذ منحى متصاعداً من العنف الجماهيري والمسلح، وتشكلت «لجنة الجهاد المركزية» موزعة بين بيروت ودمشق، وكان مسؤولها الفعلي عزت دروزه. وإذا كان غير مثبت بمستوى كفاءة لجنة الجهاد، لجهة

القيادة الفعلية للنضال الميداني، فقد لعبت دوراً سياسياً مساعداً، وساهمت في عملية تمويل الثوار بالمال والسلاح. وقد بلغت الأعمال العسكرية للثورة ذروتها في منتصف عام 1938.

في هذه الفترة عقد قادة الثورة مؤتمراً لهم في طولكرم، قرروا فيه متابعة القتال حتى تحصل البلاد على مطالبيها القومية، وقرروا تطبيق ما أسمى بمشروع القتال لمدة خمس سنوات، ودعوا الشباب الفلسطيني للجهاد، وأعلنوا شكلاً من أشكال التجنيد الإلزامي يقوم على القرعة وفق الحاجة، ويمس الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 22 عاماً، واتخذوا إجراءات تتعلق بتأجيل ديون الفلاحين للبنوك والأفراد، وأنذروا كل من يخالف هذا القرار ويلجأ إلى إلحاق الضرر بالفلاحين المدنيين بحجز أراضيهم أو أموالهم وبتقديمه إلى محكمة عسكرية بتهمة عصيان الثورة الوطنية، وتشكلت قيادة عامة للثورة في مناطق وسط فلسطين.

أما بريطانيا فقد استقدمت المزيد من قواتها إلى فلسطين ونصبت الأسلاك الشائكة والمفخخة لإغلاق الحدود السورية - اللبنانية مع فلسطين، وأشركت كافة صنوف أسلحتها البرية والجوية في المعارك، ومارست عمليات قمع منهجية وشرسة في الريف إستناداً إلى قانون الطوارئ، ووضعت البوليس الفلسطيني تحت إمرة الجيش مباشرة، وأشركت ستة آلاف جندي (بوليس) صهيوني بعمليات القمع مباشرة، بالإضافة إلى قوات الهاجانا. وشكلت قوات مختلطة بريطانية - صهيونية مارست أبشع أنواع الإرهاب ضد الثوار وخاصة الفلاحين. وبرز في مجال الإجرام ضابط بريطاني يدعى ونغيت، فقد تخصص في شن الغارات الليلية ضد القرى وضمن مجموعته تتلمذ موشي دايان على نفس البيوت العربية⁽¹⁴⁾. وحركت بريطانيا إحتياطياتها الرجعي متمثلاً بشكل أساسي بحزب الدفاع الوطني الذي قام بنشاط سياسي واسع ضد الثورة بحماية الحراب البريطانية، وشكل «فصائل السلام» التي كانت تقوم بدور إستخباري علني للبريطانيين، فترشد إلى الفلاحين الملتزمين مباشرة بالثورة أو المنخرطين في قواتها الرديفة، أو تقوم مباشرة بتصفية الفلاحين⁽¹⁵⁾.

8 - إلى جانب القمع العسكري المباشر، واصلت بريطانيا ممارسة المناورات السياسية، فبعد أن تخلت رسمياً عن مشروع التقسيم في أواسط أيلول (سبتمبر) 1937، لكونه غير عملي أوفدت لجنة فنية لوضع مشروع تقسيم جديد، وبتوجيه من الهيئة العربية العليا لم يتقدم أحد من القيادات الفلسطينية للإدلاء بشهادته أمام هذه اللجنة، وكان رد الحكومة البريطانية ببيان رسمي صدر في أواخر عام 1938 أنها ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها في فلسطين. كما أعلنت دعوتها لمؤتمر ثلاثي بريطاني - عربي - صهيوني يعقد في لندن. وقد عقدت الهيئة العربية العليا اجتماعاً في بيروت في منتصف كانون الثاني (يناير) 1939 لمناقشة موضوع المؤتمر، وشاركت بمؤتمر في القاهرة حضره مندوبون عن البلدان العربية في النصف الثاني من نفس الشهر، وتقرر فيه المشاركة على الأسس التالية: حكومة عربية في فلسطين، معاهدة بين فلسطين وبريطانيا على غرار المعاهدة البريطانية - العراقية، إعطاء ضمانات سياسية لليهود تثبت في الدستور الفلسطيني، بالإضافة إلى إجازة تعلم العبرية ... الخ.

إنتهى مؤتمر لندن في أواسط آذار (مارس) 1939 بالفشل. في أواسط أيار (مايو) أعلنت بريطانيا الكتاب الأبيض الشهير، والذي يمكن تلخيصه بالنود التالية: 1- ليس من سياسة بريطانيا أن تصبح فلسطين دولة يهودية. 2- لا تعتبر بريطانيا مراسلات حسين-مكماهون أساساً لحل مشكلة فلسطين. 3- تعد بتشكيل دولة فلسطينية خلال خمس سنوات بعد فترة انتقالية. 4- تسمح بهجرة 75 ألفاً من اليهود خلال خمس سنوات.

5- تعتبر المفوض السامي مخولاً لمنع بيع الأراضي. وفي حين أرادت بريطانيا أن يكون الكتاب الأبيض حلاً وسطاً لفظياً بين العرب واليهود، فقد تم رفضه من قبل الطرفين: فقد رفضته الهيئة العربية العليا باعتباره يهدف إلى إجهاد الثورة، ورفضه الصهاينة باعتباره تخلياً عن تعهد بريطانيا بإنشاء الوطن القومي اليهودي بموجب وعد بلفور.

وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تناور فيه مع قيادة الحركة الوطنية، كانت تمارس القمع على أبشع ما يكون على الأرض، أملاً بإنهاء الثورة سريعاً في وضع دولي مضطرب كانت تعرف أبعاده، وتقدر تحوله إلى مواجهة عالمية، وبمواجهة هذا القمع سقط أحد قادة الثورة (عبد الرحيم الحاج محمد) شهيداً، وتم تسليم الآخر (يوسف أبو درة) للبريطانيين من قبل السلطات الأردنية، وانسحب ثالث (عارف عبد الرزاق) إلى بغداد، والتحق الرابع (أبو إبراهيم الكبير) بقيادة المفتي في لبنان، وانسحب معه لاحقاً إلى العراق. وتوقفت أطول ثورة في تاريخ شعبنا الحديث وشعوب أمتنا العربية حتى ثورة الجزائر عام 1954.

9 - إثر إنتهاء الحرب العالمية الثانية تشكلت لجنة بريطانية - أمريكية (كانون الثاني/يناير 1946)، وكان هدف اللجنة إيجاد السبل للتملص من النقاط الإيجابية الواردة في الكتاب الأبيض لعام 1939، وقد وجهت بمذكرة من الهيئة العربية العليا تؤكد على ضرورة: 1- الاعتراف باستقلال فلسطين. 2- العدول عن إنشاء الوطن القومي اليهودي. 3- وقف الهجرة وبيع الأراضي .. وفي شهادتهم أمام اللجنة كرر بعض القيايين الفلسطينيين نفس الموقف. وفي شهر نيسان (أبريل) من نفس العام، أصدرت اللجنة البريطانية - الأمريكية تقريراً يتضمن: 1- ضرورة إدخال مائة ألف مهاجر جديد. 2- رفع الحظر عن إنتقال الأراضي لليهود. 3- بقاء الانتداب حتى يكون ممكناً قيام دولة أو أكثر في فلسطين، وواضح أن هذا التقرير يشكل نكوصاً كاملاً عن الكتاب الأبيض.

أبدت الهيئة العربية نشاطاً ملحوظاً منذ النصف الثاني من عام 1946، فصاغت للحركة الوطنية نظاماً أساسياً ولائحة داخلية، ونظمت اللجان الوطنية داخل فلسطين، وأقرت لوائح الصندوق القومي الذي سمي ببيت المال. وفي ربيع عام 1947، أقر مجلس الجامعة العربية مساعدة للهيئة العربية العليا، وفي 28 نيسان (أبريل) 1947 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً خاصاً بمناقشة القضية الفلسطينية، وتكلم المحامي الفلسطيني هنري كتن باسم الهيئة العربية العليا، فطالب بالاستقلال، ووقف الهجرة، ومنع بيع الأرض،

⁽¹⁴⁾ في الأصل كانت مهمة ونغيت حماية أنابيب بترول العراق الذي يصب في فلسطين، وقد نسف الثوار هذه الأنابيب أكثر من عشر مرات في أماكن مختلفة من فلسطين.

⁽¹⁵⁾ كانت القوات المسلحة الفلسطينية تنقسم عملياً إلى تشكيلات ثلاثة: القوات النظامية، ومجموعات المدن التي كانت تنتظر في الليل وتمارس نشاطها العادي في النهار، والقوات الرديفة التي كانت تشكل أصلاً من الفلاحين الذين كانوا يشاركون في العمليات وفق الحاجة أو على شكل نجدات.

وأعلن عن معارضة فلسطين لأي لجنة تتشكل وأية قرارات تؤخذ تتعارض مع هذه المطالب. وفي شهر حزيران (يونيو) 1947 شكلت الأمم المتحدة لجنة تحقيق من الدول الكبرى، فقررت الهيئة العربية مقاطعتها وطالبت الشعب بالإضراب يوم وصولها. أما على الأرض فقد قرر مجلس الجامعة العربية في تشرين الأول (أكتوبر) 1947، حشد وحدات عسكرية على حدود فلسطين، وأن تقدم دولة الجامعة للهيئة العربية العليا عشرة آلاف بندقية مع ذخائرها، وأن تفتح معسكرات للتدريب، وأن تشرف على تخريج الضباط الفلسطينيين في قطنا قرب دمشق. وللإشراف على هذا النشاط تشكلت لجنة عسكرية عربية في دمشق بعضوية العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن، بمسؤولية طه الهاشمي (العراق)، وعينت الهيئة العربية العليا **عبد القادر الحسيني** قائداً عاماً لقوات «**الجهاد المقدس**».

وتشكلت داخل فلسطين لجان عسكرية محلية، كما تشكلت لجان وطنية محلية على غرار عام 1936. وأرسلت اللجنة العسكرية **الضباطين إسماعيل صفوت وفوزي القاوقجي** إلى فلسطين على رأس جماعات من المتطوعين العرب، تشكل ما سمي **بجيش الإنقاذ** الذي لم يكن يتلقى أوامره من الهيئة العربية العليا.

ودارت على أرض فلسطين معارك قاسية شارك فيها بشكل أساسي سكان ومقاتلي القرى والمواقع الأمامية، وكان القتال من الجانب العربي يتخذ منحى دفاعياً عاماً، والمشاركة تتم على شكل نجدات تفتقر إلى التنظيم الجدي وإلى الاستمرار، وعلى كل حال لم تصل حدة المواجهة من الجانب العربي إلى ما كانت عليه في أعوام 1936 - 1939.

10 - أقرت الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947؛ مشروع إنهاء الانتداب البريطاني، وتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية وأخرى يهودية مع تدويل القدس. ورفضت الهيئة العربية العليا قرار التقسيم وكذلك الجامعة العربية، بينما قبلته الحركة الصهيونية. وعشية إنهاء الانتداب البريطاني رسمياً على فلسطين أعلنت الحركة الصهيونية ولادة دولة «إسرائيل»، وفي 15 أيار (مايو) دخلت الجيوش العربية فلسطين من جبهات محاذية متعددة، ودارت معارك غير منسقة مع عدو متفوق عددياً وأكثر تنظيماً، ومجرباً في القتال مع جيوش الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية.

رغم البطولات الموقعية والتضحيات، عانت القوات العربية التي دخلت فلسطين من طبيعة الأنظمة التي أرسلتها. وقد لعب الصراع البريطاني - الأمريكي على النفوذ دوراً سلبياً واضحاً، حيث كان الأردن والعراق موالين لبريطانيا، بينما النفوذ الأمريكي يتصاعد في مصر والسعودية، وقد قاتلت الجيوش العربية بشكل عام ضمن حدود مشروع التقسيم.

أما على الصعيد السياسي ففي أول تشرين الأول (أكتوبر) 1948، إنتقل الحاج أمين إلى غزة (سراً) وعقد مؤتمراً، قرر تشكيل **مجلس وطني فلسطيني ومجلس أعلى وحكومة ومجلس دفاع**. وفي اليوم ذاته وبينما المعارك في فلسطين مستمرة، عقد مؤتمر في سينما بئرا في عمان ترأسه **سليمان التاجي الفاروقي**، وبويع فيه الملك عبد الله ملكاً على ما تبقى من فلسطين.

وفي أول كانون الأول (ديسمبر) 1948 عقد في أريحا مؤتمر على رأسه **الشيخ محمد علي الجعبري**، واتخذ قرارات تدعو إلى وحدة فلسطين وشرق الأردن، وفي اليوم التالي حيا رئيس الوزراء الأردني قرارات مؤتمر أريحا، معلناً أن هذه الرغبة تتفق تماماً مع رغبات الحكومة الأردنية، وستبادر إلى اتخاذ الإجراءات الدستورية لتحقيقها⁽¹⁶⁾. وقد أيد مجلس الوزراء قرارات مؤتمر أريحا دون تأخير، وصادق مجلس الأمة الأردني على قرار مجلس الوزراء في 13 كانون الأول (ديسمبر) 1948.

أما رد الجامعة العربية على **الخطوة الإلحاقية الأردنية⁽¹⁷⁾**، فقد تدرج من رفض الخطوة والتوصية بفصل الأردن من عضوية الجامعة إلى قبول **الخطوة الأردنية «كإجراء مؤقت اقتضته الظروف العملية...»**. وهكذا تم تقسيم فلسطين بين الاحتلال الصهيوني والإلحاق الأردني، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية. وأريد بذلك إسدال الستار على الوجود المستقل للشعب الفلسطيني وإنهاء قضيته الوطنية.

وقد سجل المناضلون الفلسطينيون بعدها داخل الوطن المحتل وعلى حدوده مئات أعمال المقاومة، وانخرط الآلاف في التنظيمات العربية القومية التي كانت برامجها تتمحور حول تحرير فلسطين، وذلك حتى ولادة منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، وانطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965 ■

(3)

استعادة واستخلاصات عامة

■ عندما نستعرض التاريخ النضالي للشعب الفلسطيني حتى عام 1948، يشد إنتباهنا بعمق ذلك التناقض الكامل بين حجم التضحيات الهائلة التي ارتضاها الجماهير الفلسطينية وأقبلت عليها بحماس وقناعة، وبين النتائج السلبية التي حصدها بعد نصف قرن من الكفاح المتعدد الأشكال، والذي أفضى إلى «النكبة»، أي إلى تقاسم الأرض الفلسطينية وجزء من شعبها وتشريد جزئه الآخر، ومحاولة طمس كيانه المستقل نهائياً. ويقفز إلى الذهن السؤال المشروع والجوهري: لماذا حصل ذلك ؟ وتختلف الأجوبة باختلاف الموقع الفكري والطبقي والسياسي بالطبع، وإذا كان لنا أن نسوق أسباباً، **مميزين بين الجوهري والثانوي** نستنتج التالي:

⁽¹⁶⁾ راجع كتاب د. اميل توما بعنوان «60 عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية» (ص118). مصدر سبق ذكره.
⁽¹⁷⁾ إستكمالاً للخطوات الدستورية شكل الملك عبد الله حكومة جديدة في أيار (مايو) 1949 أدخل إليها أربعة وزراء فلسطينيين من ضمنهم راجب النشاشيبي. وفي 11 نيسان (أبريل) 1950 أجريت انتخابات نيابية في الضفتين. وفي 24 نيسان (أبريل) من نفس العام اجتمع مجلس الأمة المنتخب وأعلن تأييد وحدة الضفتين وقيام المملكة الأردنية الهاشمية وعلى رأسها الملك عبد الله. راجع كتاب «60 عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية». د. اميل توما (ص219).

أولاً - ■ كان هناك خلل كبير في ميزان القوى بين **التحالف البريطاني - الصهيوني** من ناحية، و**الشعب الفلسطيني** من ناحية أخرى. ويبرز الخلل في التفاوت الهائل بالقوى المحشودة من الجانبين، إذا أخذناها بمعناها الواسع: الاقتصادي، الاجتماعي، العسكري ... ولعبت بريطانيا الدور الأساسي في هذا التحالف بجسمها العسكري المباشر، وكذلك بإعطاء وعد بلفور وتوفير الدعم الإمبريالي العام له، وإعطاء الصهيونية «شرعية» دولية. وعلى الأرض حماية الهجرة الصهيونية، وتوفير أسس مصادرة واغتصاب الأرض وحمايتها.

■ على هذه الأرضية لعبت **خصوصية الاستعمار الصهيوني** كاستعمار إستيطاني دوراً شديداً التأثير، ليس لجهة الحشد العسكري وغرس مجتمع عدواني على أرض فلسطين فحسب، بل أيضاً وخاصة لجهة خلخلة أسس المجتمع الفلسطيني عبر إحتلال الأرض، ومواقع العمل، وتشكيل السوق المستقل ..

■ أظهر شعبنا قدرة عالية على استنزاف التجمع الصهيوني والوجود البريطاني المدني والعسكري، وقدرة كذلك على إدامة هذا الاستنزاف لفترات طويلة نسبياً، لحد أجبر المستعمر البريطاني للرضوخ التكتيكي أكثر من مرة، وكان ممكناً أن تعزز معارك الاستنزاف الطويلة حالة أرقى من النضال، تتحول إلى ضغط متعدد الأشكال، يجبر بريطانيا على التراجع عن مشروعاتها الاستعمارية.

وهنا تبرز مسألة القيادة كعنصر معطل، لعب دوراً حاسماً في الحيلولة دون وصول النضال الوطني الفلسطيني إلى نتائج ملموسة.

■ برز الدور السلبي لقيادة طبقة كبار الملاك - البورجوازية الكبيرة عند كل منعطفات قضيتنا، وخاصة في أحداث 29 و 33 و 36 - 39، و 47 - 48، حيث بلغ وضعها حد التفسخ. وكان التناقض يبرز دوماً بين الاستعداد الكفاحي للجماهير، وقابلية القيادة للمساومة. ولكن مشكلة القيادة لا تطرح مقتصرة على القيادة السياسية الفاشلة، قيادة طبقة كبار الملاك - البورجوازية الكبيرة، بل إن مسألة القيادة، تطرح بالصلة مع خصوصية الاستعمار الصهيوني وتداخل العناصر الذاتية والموضوعية، وبشكل يتجاوز رجم القيادة المتخلفة والمساومة، إلى مسألة إفتقاد الشعب الفلسطيني إلى قيادة يعترف بها ويحترمها، وتقود نضاله إلى الظفر. فرغم نضاله الشجاع، لم ينجح الحزب الشيوعي الفلسطيني مثلاً في أن يشكل طليعة النضال الجماهيري ضد الاستعمار والصهيونية، وفشلت الطبقة العاملة الفلسطينية (التي تحولت عديداً إلى طبقة رئيسية في مجتمعنا، وخاضت نضالات باسلة) في أن تلعب دوراً سياسياً مستقلاً في النضال الوطني. وقد تعدت المسألة الحزب الشيوعي والطبقة العاملة، فالفلاحون الفلسطينيون، رغم أهمية مسألة الأرض التي طرحتها الصهيونية، ورغم أهميتها العديدة، لم يتمكنوا من بلورة حزب خاص أو تجمع أو تحالف يمثل مصالحهم.

■ كما أن البورجوازية الوطنية بفئاتها وشرائحها الواسعة، لم تتمكن من تشكيل حزبها الخاص، أو التصدي لقيادة النضال كما حصل في العديد من البلدان العربية وبلدان «العالم الثالث». ومن الملفت للنظر أن حزب الاستقلال الذي كان مرشحاً لأن يكون حزب البورجوازية الوطنية في بلادنا مرّ في الحياة النضالية للشعب الفلسطيني مروراً شديداً للمعان وقصير الأجل، أي أن المعضلة الجدية أنه لم يتشكل لفئتين إجتماعيتين رئيسيتين (البورجوازية الوطنية والطبقة العاملة) حزبهما السياسي، وبالتالي لم تتوفر ظروف تشكل قيادة عمالية، فلاحية، بورجوازية وطنية، أكان ذلك بصيغة جبهوية أم بصيغة حزب يقود المجتمع عبر قيادته لطبقته.

أما السبب الرئيسي على ما نظن، هو ذلك التحول السريع الذي كان يعيشه المجتمع الفلسطيني. إنه تحول عني إنتقالاً سريعاً جداً لمئات الألوف من أبناء شعبنا (أي الأغلبية) وفي فترة قصيرة نسبياً، من موقع طبقي إلى آخر، من شريحة طبقية إلى أخرى، دون أن تكتسب الطبقة الجديدة أو الشرائح الجديدة (بفعل هذا التسارع) ميزات الطبقة الجديدة سياسياً وأيديولوجياً، وأن يترسخ ذلك كتراث في النضال والحياة، فتشكل الطبقة حزبها السياسي ويتولد لديها أو لدى الطليعة فيها الاعتراف بالانتماء ... ونحن إذ نبرز هذه الواقعة عنصراً أساسياً لنؤكد من جديد على التخريب العميق الذي ألحقه الاستعمار الاستيطاني بالمجتمع الفلسطيني، لسنا نغفل مسألة الخلل في البرامج، ودورها في عرقلة تطور العملية الثورية.

ثانياً - ■ لعب الوضع العربي دوراً سلبياً بارزاً في نضال الشعب الفلسطيني، فالمحيط العربي المباشر كان خاضعاً للهيمنة الاستعمارية البريطانية - الفرنسية، وتسيطر على البلدان المجاورة لفلسطين أنظمة شبه إقطاعية (كبار ملاك الأرض) وبورجوازية كبيرة، يتجاوز - وأحياناً يتجاوز - تناقضها مع الجماهير وخوفها منها تناقضها مع الاستعمار.

■ ولم يكن تأثير الوضع العربي تأثيراً سلبياً غير مباشر فقط، بل إتخذ شكل الضغوط المباشرة والتخريب المباشر على الثورة أيضاً. لقد جندت الرجعية نفسها لإيقاف الإضراب الكبير عام 1936، ومارست كافة الضغوط (بما فيها الحصار) لإجهاض ثورة 1936 - 1939، ومنعت عمليات التضامن الشعبي العربي المنظم من أن تبلغ مداها الملموس في بلدانها، وضيق على المناضلين وقامت - أحياناً - بتسليمهم أو قصفهم كلما استطاعت.

■ وبرزت الحكومة الأردنية في هذا النشاط عندما قمعت الحركة التضامنية الأردنية مع الشعب الفلسطيني بقيادة مثقال الفايز، وكذلك عندما سلّمت القائد الفلسطيني أبو درّه للبريطانيين، وعندما قصفت (في أحراش جرش وعجلون) المناضلين المنسحبين من فلسطين إبان الثورة الكبرى وإبان نضالات 1947 - 1948. وتدخلت الأنظمة العربية لتلغيم الثورة فمنعت وحدتها العسكرية، وخلقت إلى جانب جيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني، جيش الإنقاذ، ليأتمر بأمرها ويقاوم وفقاً لتكتيكاتها السياسية المتساقطة، بالمحصلة مع الخط الاستعماري العام. لقد طاردت المناضلين، وحجبت السلاح والمال، وشاركت أو صممت على إلحاق ما تبقى من أرض فلسطين خارج الإحتلال الصهيوني بمصر (إدارة غزة) وشرق الأردن (الوحدة مع الضفة الغربية).

ثالثاً - بالإضافة إلى الوضع الذاتي بقصوراته المعروفة، وسلبيات الوضع العربي، يمكن القول بأن الوضع الدولي بمجمله لم يكن مؤاتياً. لقد كان الحلف الإمبريالي بأكمله ضد الشعب الفلسطيني، فوعد بلفور لم يكن وعداً بريطانياً فحسب، بل وعداً وافقت عليه كافة الدول الغربية ذات الشأن، وتقاسمت الإمبريالياتان القديمتان (بريطانيا وفرنسا) المنطقة العربية الشرقية بموجب معاهدة إستعمارية (سايكس - بيكو)، وأعطيتا معاً لوعد بلفور شرعية «عصبة الأمم». ورغم تناقضاتهما التي كانت حادة أحياناً، فقد إتفقتا ضد الشعب الفلسطيني سياسياً وعملياً. لقد كانت بريطانيا تقاوم مناضلينا وشعبنا في فلسطين، وكانت قوات فرنسا تطاردنهم في سوريا ولبنان، وتفكك شبكات المساندة السياسية والمالية والتسليحية التي تشكلت لدعم النضال الفلسطيني.

رابعاً - إذا كانت الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني قد عانت من الخلل على محاور العامل الذاتي، والعربي والدولي، فقد برزت التجليات الشديدة السلبية للوضع الذاتي على الأرض بأشكال صارخة جعلت العديد من المؤرخين والمحللين يتعامل معها كما لو كانت الأسباب نفسها وليست مظاهر للتخلف الاقتصادي والاجتماعي وإرث العادات والتقاليد والمعتقدات السلفية، والتحول الاجتماعي السريع والمشوه، ودور كل ذلك في إدامة حياة القيادة التقليدية. فالعفوية النضالية رغم ظهورها سبباً من أسباب الفشل، وهي كذلك في جانب من جوانبها، ولكنها في الأساس مظهر من مظاهر الوضع الطبقي والاجتماعي، والعجز عن تشكيل قيادة مركزية للنضال، ناهيك عن ضعف التجربة التنظيمية، هو أيضاً إنعكاس للواقع الطبقي - الاجتماعي. فالخبرة التنظيمية تكتسب من تنظيم المجتمع نفسه، كما أن الإطلال على الخبرة الثورية العالمية كان ضعيفاً.

لقد خاضت الأغلبية الساحقة من الشعب المعارك النضالية العالية الكلفة، بإقبال منقطع النظير، ولكن بكثير من العفوية والتجريب، وافترقت إلى قيادة وطنية تحدد الحلقة المركزية في النضال للمرحلة التي تعالجها وتصوغ التكتيكات الملائمة لذلك، فهي لم تشخص بريطاناً عدواً رئيسياً، يشكل الانتصار عليه مفتاح الحل للقضية الوطنية، ونتيجة لذلك لم تبلور تكتيكاً يتجاوز سياسة الضغط على بريطاناً عسكرياً كان أم إقتصادياً أم سياسياً، كما كانت الجماهير تخوض نضالها العفوي والتجريبي في ظل واقع عربي ودولي غير مؤاتيين.



بالاستناد إلى هذه التجربة النضالية الطويلة الغنية بالدروس، باشرت الثورة الفلسطينية نضالها الحديث في منتصف ستينيات القرن العشرين، فقد راكمت تجربة غنية وفرزت في داخلها قوى يسارية وديمقراطية تقرأ جيداً دروس التاريخ، وتناضل بجدية لتطوير الوضع الذاتي للثورة ولبناء العلاقات الوطنية مع فصائل حركة التحرر الوطني العربية، وإقامة علاقة رشيدة مع الأنظمة الوطنية العربية على قاعدة إستقلال القرار الوطني، وتسعى لنسج العلاقات الكفاحية مع قوى التقدم والاشتراكية والتحرر الوطني في العالم، وذلك على قاعدة العداء للإمبريالية، العدو المشترك للشعب الفلسطيني وشعوب أمتنا العربية وشعوب العالم ■

1985